نص رد ن

▪ علاء حسن

حكومة سبيعية

بعد عجز الأطراف المشاركة في الحكومة عن حلحلة الأزمة السياسية، سواء عن طريق ورقة الإصلاح أو حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، ونظرا لتراجع الملف الأمني وارتفاع وتيرة أعمال العنف، وسقوط المزيد من الضحايا واستمرار سفك الدم، لم يبق أمام مجلس النواب إلا استجواب عدد من العراقيين من ممثلي مكوناتهم في البرلمان، لأنهم يتحملون مسؤولية تشكيل حكومة منتخبة، ولدت قبل إكمال الشهر التاسع في رحم الأم، أي أنها سبيعية، وأمامها الكثير من الوقت لحين اكتساب وضعها الطبيعي .

أكملت الحكومة عامين من عمرها المحدد بأربع سنوات ، ولم تستطع التخلص من متاعبها الصحية ، بسبب اندفاع الناخب لصناديق الاقتراع لاختيار من يمثله في البرلمان ، ثم تشكيل حكومة قوية قادرة على تلبية مطالبه ، لكنه وبعد إعلان النتائج أصيب بخيبة أمل عندما ارتفعت أصوات تطالب بإجراء العد والفرز اليدوي ثم الدخول في إشكالية الكتلة الأكبر، الناخب العراقي وقع تحت طائلة في العجالة الندامة ، فسلم "لحيته" بيد الأخيار فخاب أمله بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ، لان حياته أصبحت عبارة عن أزمات متتالية واجبر على الدخول في نفق مظلم جعل حياته سودة مصخمة، لان الحكومة السبيعية لم تنجز بعد النظام الداخلي لمجلس الوزراء ، والوزارات الأمنية ما زالت شاغرة ، وبرلمانه مشغول على الدوام بعقد المؤتمرات الصحفية لأغراض التنديد والاستنكار ، وتبادل الاتهامات عبر وسائل الإعلام ، من دون أن يلتفت احد إلى مصير السبيعية .

تشير التوقعات إلى ان الأزمة الراهنة ستستمر حتى نهاية الدورة الحالية للحكومة ، وقبل الوصول الى هذا الموعد يجب إخضاع المسؤول وهو الناخب للاستجواب، لان الكتل النيابية الكبيرة لم تتوصل بعد إلى اتفاق على مشتركات في اقل تقدير، تؤكد فيه احترامها لقواعدها الشعبية، ومن هنا وفي ضوء حقيقة التخلي عن الناخبين، يبدو أمر استجوابهم هو الأسلوب الأمثل لتجاوز الأزمة، وهذا التوجه فصل من مسرحية كوميدية اعتاد الكثير من السياسيين لعب أدوارها، فاثبتوا أنهم رجال سيرك، تحت خيمة الحكومة السبيعية .

الاستياء الشعبي من أداء الحكومة والسياسيين وصل إلى إعلان الرغبة في الامتناع عن المشاركة في الانتخابات المقبلة ، لكن تلك الرغبة وفي ساعة الحسم ، وحينما يستجيب البعض لدعوات ما يعرف بنصرة المذهب والطائفية والقومية ، سيتخلى الناخبون عن مواقفهم وأمام مراكز الاقتراع سيتدافعون لاختيار من يمثلهم في البرلمان المقبل وبهذا التدافع ستولد حكومة سبيعية أخرى تعبر عن آمال وتطلعات الملايين القابعين تحت خط الفقر.

فكرة استجواب الناخب، ولدت يوم أعلن احد النواب من أعضاء لجنة الأمن والدفاع البرلمانية أن المواطن هو المسؤول المباشر عن حوادث العنف في العراق، لأنه يرفض تزويد رجال الأمن بمعلومات قيمة للقبض على الإرهابيين من أعداء العملية السياسية والحكومة السبيعية المنتخبة.

طالبوا بتفعيل القوانين بصرامة وتوعية المواطن لمعالجة الأمر

مسؤولون ومتخصصون: عدم احترام القانون سببه ضعف تطبيقه وغياب الثقافة الاجتماعية

عزا مسؤولون محليون وأكاديميون في محافظة المثنى، عدم احترام القانون من قبل المواطنين والمسؤولين لأسباب عدة، أبرزها ضعف أدوات السلطة، وتسيد الأعراف العشائرية، وغياب الوعي والثقافة الاجتماعية، فيما أضاف بعضهم تراكمات سياسة النظام المباد وعدم شعور المواطن بأن ممتلكات الدولة تعود له.

□ السماوة/ جاسم فيصل الزبيدي

ويرى قائممقام السماوة عبد الحسن خلف، في حديثه لـ"المدى"، إن عدة أسباب تقف وراء عدم احترام القانون وتطبيقه من قبل بعض المواطنين والمسؤولين على حد سواء، منها "نقص الثقافة الاجتماعية أو ما يسمى بـ(ثقافة المجتمع) التي تتمثل باحترام القوانين والأنظمة النافذة أو المعمول بها".

سياسة القسوة والعنف

وعزا ذلك إلى أسباب "يمكن تلخيصها: أولا السياسات التي كان ينتهجها النظام المباد وهي سياسة القوة والعنف في تطبيق القوانين والتي كانت في أغلبها قوانين ظالمة وتعسفية ما ولد شعورا لدى المواطن بالكره والبغضاء لكل ما يمت للدولة".

وأضاف خلف "المواطن يرى إن أملاك الدولة والمال العام لا تعود إليه بل هي ملك للنظام لذا لا يتردد في تدميره والإساءة إليه، وهذا ما ترك انعكاسا سلبيا على روح المواطنة وانعدامها لدى الغالبية من العراقيين".

وتابع خلف "كذلك الفهم الخاطئ للديمقراطية والحرية، فمع الأسف الشديد أغلب الشعب العراقي لا يفهم المعنى الصحيح للحكم الديمقراطي أو الدولة الديمقراطية ويفسرها على أنها الحرية في كل ما يفعل ويريد حتى لو كان الفعل والسلوك يضر بالمال العام والمصلحة العامة أو يؤثر في حرية الأفراد الآخرين، إضافة إلى أن البعض يفهمون أن الدولة الديمقراطية هي الدولة التي تعطي بدون مقابل". ولم يخف خلف أن "السبب المهم هو عدم تفعيل القوانين من قبل السلطة سواء الاتحادية أو المحلية وذلك لعدم وضوح البعض من هذه القوانين أو عدم صلاحيتها كونها تعود إلى حقبة النظام المباد ولم يتم تعديلها، فضلا عن ضعف المسؤول في تطبيق القانون وهذا هو المهم ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الاجتماعية للشعب العراقي".

وعي المسؤول والمواطن

وأوضح أن المجتمع "ما زال تحكمه الأعراف العشائرية والعادات الدينية، هذا من جانب، ومن جانب آخر حاجة المسؤول إلى المواطن كونه الناخب والقاعدة الشعبية الأساسية التي يعتمد عليه المسؤول، لكن تعامل المسؤول بنوع من عدم الاهتمام بالقانون قد يثير سخط الجماهير في بعض الأحيان".

وأكد قائممقام السماوة أن "بعض المسؤولين لا يلتزمون بتطبيق القانون والنظام لأسباب عدة منها ما يتعلق بالوضع السياسي والأمني للبلد، وأخرى تعود لعدم كفاءة المسؤول ونقص الوعي القانوني أو القيادي لديه".

التذمر من تطبيق القانون

مدير مرور المثنى العميد الحقوقي محمد عبد وطبان، قال في حديثه لـ"المدى": إن بعض المواطنين يتذمرون من تطبيق "ويصل الأمر أحيانا إلى تجاوز البعض منهم على رجال المرور بالإساءة اللفظية وحتى الضرب". وأشار إلى "غياب الوعي القانوني لدى المواطن وكذلك حسن التعامل"، لافتا إلى أن الإساءة "ليس بالضرورة تصدر عن شخص أمي أو غير مثقف ولكن للأسف أنها تصدر عن أناس مثقفين، والسبب الرئيس هو غياب الثقافة القانونية".

وبين وطبان أن "التجاوز وعدم احترام القانون ينمو أولا عن عدم فهم المواطن للقانون، وثانيا كون البعض لا يحترم القانون، وهذا الأخير قد يطمح إلى الشهرة أو الشعور بالقوة والسيطرة انطلاقا من مبدأ (خالف تعرف)"، بحسب تعبيره.

الحاجة الماسة

إما مدير بلديات المثنى المهندس صالح فهد والي، فهو يرى سببا آخر لتجاوز المواطنين على أملاك الدولة وعدم احترام القوانين، وهو "الحاجة الماسة"، موضحا "عدم توفر السكن المناسب للمواطن إضافة إلى عدم تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بإزالة التجاوزات في السنوات الأخيرة، دفع وشجع المواطن على عدم احترام القانون".

وبين أنه "ومن أجل الحد من ظاهرة التجاوزات وعدم الالتزام واحترام القوانين، قامت الحكومة المحلية بتخصيص مبالغ لاستملاك الأراضي وتوزيعها على المواطنين، إضافة إلى ذلك تفعيل القرار ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ الخاص بإزالة التجاوزات الذي أصبح معطلا في السنوات الأخيرة".

وأفاد والي بأنه "ولعلاج هذه الحالات كان للمؤسسات البلدية الدور الفاعل في الجانب التوعوي من خلال الندوات التي تعقدها للمواطنين وعمل النشرات واللافتات التي تحث على احترام القانون والالتزام به، كذلك تخصيص أرقام هواتف للتبليغ عن حالات التجاوز والإيعاز بجرد وتثبيت حالات التجاوز بهدف إيجاد الحلول المناسبة لها، إلى جانب إبلاغ الوحدات الإدارية لتنفيذ قرار ١٥٤".

الجهل بالقانون

مدير قسم الشؤون القانونية في رئاسة جامعة المثنى عادل عجيل عاشور، أكد إن "القانون في المجتمعات المتحضرة هو الفيصل في تطورها وتنظيم الحياة والفصل بين السلطات كي تتحقق الحقوق والواجبات وتسود العدالة بين أبناء المجتمع". ويضيف "في الغالب التجاوز يأتي من الجهل بالقانون، يضاف لذلك أن القوانين وضعت لتنظيم حياة البشر وكل فرد في المجتمع يعرف ما له وما عليه"، منبها إلى أن "الغاية الأساسية من القوانين العقابية هي الوصول إلى حالة من التنظيم والسلوك المثالي والأخلاقي للأشخاص في أي مجتمع".

الحل والعلاج

وحول كيفية وضع الحلول، يرى قائممقام السماوة عبد الحسن خلف إن الطريقة المثلى لتجاوز هذه الظواهر السلبية في المجتمع هي تفعيل دور المنظمات الثقافية والإعلامية لنشر الوعي الثقافي والاجتماعي، وكذلك الاهتمام بتدريس القوانين العامة كالمرور والنقل والبلديات لطلبة المدارس ضمن المناهج التربوية للخروج بمجتمع مثقف قانونياً واجتماعياً. وشدد خلف على ضرورة "تثقيف الناخب العراقي وتعريفه بأهمية دوره في اختيار من يمثله وبالتالي الخروج بممثلين عن الشعب بدرجة عالية من الكفاءة والوعي الثقافي والاجتماعي وعدم الاختيار بالاعتماد على العشائرية والطائفية، وبالتالي وصول أشخاص غير مؤهلين إلى سدة الحكم"، مؤكدا على أن تقوم الدولة بتوفير الخدمات العامة. أما العميد الحقوقي محمد عبد وطبان، فهو يرى أن الحل في "التطبيق الحازم للقانون على من يخالف، والابتعاد عن السلطة العشائرية والفئوية في تطبيق ومحاسبة المخالف، إلى جانب نشر الثقافة القانونية من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية وإقامة الدورات التوعوية في المؤسسات الحكومية والمدارس المعاهد والكليات".

وهو ما يؤيده مدير قسم الشؤون القانونية في رئاسة جامعة المثنى عادل عجيل عاشور، بالقول: إن "أهم الطرق لمعالجة ظاهرة عدم الالتزام بالقوانين، هي نشر الوعي القانوني في المجتمع بكل الوسائل سواء عن طريق المدارس والإعلام ودور العبادة والندوات". ودعا عاشور "منظمات المجتمع المدني الى أن تأخذ دورها الفاعل في التوعية والإرشاد لأكبر عدد من المجتمع والاستعانة بأصحاب الخبرة في هذا المجال من قضاة ومحامين وأساتذة القانون كمحاضرين، وتنشيط الإعلام وتخصيص برنامج الثقافة القانونية أو ما يسمى (القانون والمجتمع)".

حملات ازالة التجاوزات

أصحاب (الكيا) يتحكمون بأجور النقل

□ بغداد / غفران الحداد

أعرب مواطنون عن استيائهم من قيام أصحاب الباصات الصغيرة (الكيا) في مرآب الكاظمية، بزيادة أجرة النقل بين الحين والآخر.

وقال المواطن محمد حميد، من قضاء الدجيل شمالي بغداد، في حديثه لـ"المدى": إن "أجرة نقل الشخص الراكب في خط كاظمية – دجيل كانت ثلاثة آلاف دينار، لكن سائق الكيا رفعها إلى أربعة آلاف دينار بحجة تشغيل جهاز التبريد في السيارة".

وأشار إلى أن "المواطن ذا الدخل المحدود الذي تضطره الظروف الصحية أو المراجعات الإدارية إلى التنقل بين الدجيل والكاظمية، لا يستطيع أن يتكفل بهذه الأجور المرتفعة". فيما تشير المواطنة نهى سامي إلى أن "الطمع والجشع لم يقتصر على الساسة فحسب بل وصل إلى سائقي الكيا، ولا أعرف أين هي رقابة وزارة النقل"، متسائلة "أليس من المفروض أن تكون هناك تسعيرة ثابتة لأجور النقل".

سائقو الكيا يعزون رفع أجور النقل إلى غلاء الوقود، إذ يقول مصلح فراس، سائق كيا خط كاظمية – طارمية: إن زيادة أجرة الكيا هو بسبب غلاء الكاز "فلو كان سعره رخيصاً في محطات الوقود لما زدنا في أجور النقل"، على حد قوله. أما السائق علي، الذي يعمل على خط كاظمية – الحلة، فيرى أن المبلغ ليس بالكبير، موضحا "لم نرفع الأجرة سوى ١٥٠٠ دينار وهو ليس بالمبلغ الكبير". وهو ما يؤيده السائق ياسين عمر، الذي يعمل على خط بغداد – الناجي، لفت إلى أن "الأسعار ليست عالية، لم نزد سوى ١٥٠٠ دينار وهو مبلغ زهيد مقارنة بالظرف الاقتصادي الذي نعيشه".

المستشار الإعلامي لوزارة النقل كريم النوري، قال في حديث لـ"المدى": إن الوزارة لا تسمح لأي سائق بالتجاوز "وهذا فساد إداري كون الأسعار محددة"، مؤكدا "لا نقبل بزيادة أجور النقل وسنقوم بزيارة شبه سرية للاطلاع على الوضع ومحاسبة المقصرين".

وطالب النوري المواطنين بالإبلاغ عن أي زيادة في الأجور "وتدوين رقم السيارة التي يرفع سائقها الأجرة لاتخاذ ما يلزم"، واعدا بأنه سيتصل بمدير النقل الخاص لبحث هذه المشكلة.

ناشطون يصفون التسول بـ"الإهانة" للمرأة والطفل

□ الحلة/ إقبال محمد

وصف ناشطون مدنيون في محافظة بابل، ظاهرة تسول النساء والأطفال بأنها "إهانة" للمرأة والطفولة، محذرين من مخاطر هذه الظاهرة على الأمن الاجتماعي.

وبينت الناشطة في حقوق المرأة دينا الحداد، في حديثها لـ"المدى"، إن ظاهرة تسول النساء والأطفال "من الظواهر الخطرة التي تهدم المجتمع، وقد اتسعت هذه الظاهرة بعد العام ٢٠٠٣ بشكل ملحوظ". ونبهت إلى أن "الأنظمة والقوانين العراقية تشهد تطورا كبيرا من أجل التواصل مع العالم، لكن ظاهرة التسول لم تتم لغاية الآن معالجتها قانونيا"، ملمحة إلى أن "يبدو أن هذه الظاهرة كان لها قانون خاص يحميها يتيح لها الحركة بمختلف أشكالها لتصبح المشكلة الأكبر والأكثر تعقيدا بعد دخول الفتيات فيها".

وشددت الحداد على أن "التسول من أكثر المهن إهانة للمرأة، فضلا عن أنها تكون عرضة للتحرش والمتاجرة بها"، لافتة إلى أن "متسولي اليوم اختلفوا كثيرا عن السابق فهم لا يقبلون بالمبلغ القليل".

ولم تستبعد الحداد "وقوف جهات وشبكات عدة وراء المتسولين، وهو ما أعطى للمتسول صفة رجال المافيا".

الناشطة في حقوق المرأة سرى، تشير إلى أن ظاهرة التسول من أكثر الظواهر انتشارا في البلدان العربية وخاصة العراق، وإن هذه الظاهرة أخذت تتفاقم في الآونة الأخيرة حيث يمارسها أطفال من مختلف الأعمار ومن كلا الجنسين.

وتضيف "معظم المتسولين يعملون تحت أمرة عصابات أو تابعين لجماعات معينة تجبرهم على هكذا عمل من خلال بيع المناديل الورقية أو علب البسكويت أو مسح زجاج السيارات"، محذرة من أن الأطفال المتسولين في سن يجعلهم مهيئين للانجراف والانخراط في الجماعات الإرهابية أو عصابات الجريمة المنظمة أو ترويج المخدرات أو استخدامهم في الاتجار بالبشر والأعضاء الجسدية.

وعزت الناشطة النسوية أسباب اتساع ظاهرة التسول إلى "الفقر وازدياد حالات الطلاق التي تؤدي إلى تفكك الأسرة، أما المعالجات فهي تدخل الحكومة المحلية بكل طاقتها لتوعية وتثقيف المجتمع بمخاطر هذه الظاهرة، وإيداع المتسولين في مراكز للرعاية الاجتماعية، وتفعيل قانون التعليم الإلزامي، ومحاسبة أولياء الأمور الذين يجبرون أطفالهم على ترك المدرسة أو امتهان التسول".

ويضيف الناشط في حقوق المرأة عمر فالح إلى ما ذكرته زميلته سرى أسباب أخرى، أبرزها "قساوة العيش داخل الأسرة وهو ما يضطر الأبناء والبنات أحيانا إلى الهرب، وكذلك الفقر".

ونبه إلى أن عدم معالجة ظاهرة التسول سيؤدي إلى "خلق أجيال فاسدة اتكالية مستعدة للانحراف في أو وقت وتحت أي ظرف".

من جانبه، أكد قائممقام مدينة الحلة صباح الفتلاوي، في حديث لـ"المدى"، إن "الحكومة المحلية اتخذت خطوات متنوعة من اجل القضاء على هذه الظاهرة المسيئة لمدينة الحلة، وتم عقد اجتماعات عدة بحضور رئيس مجلس المحافظة لتدارس سبل القضاء عليها وتوفير كل المستلزمات الضرورية للحد منها".

وبيّن أن من تلك الحلول "منع النساء من التسول وتسجيلهن في دائرة رعاية المرأة للحصول على رواتب شهرية بدلا من التسول، وإدخال الأطفال في دور الرعاية الإجتماعية لحمايتهم من التسول ومخاطره".

طالبوا بإعادة النظر في الرتب العسكرية الممنوحة تبعاً للانتماء الحزبي

أهالي ذي قار يحملون القوات الأمنية مسؤولية تفجيرات (الأحد)

□ لناصرية/ حسين العامل

حمل مواطنو محافظة ذي قار الجهات الأمنية مسؤولية الخرق الأمني الذي استهدف مدينة الناصرية، أمس الأول، وأودى بحياة اثنين من المواطنين وإصابة آخرين بجروح، مشددين على أهمية تكثيف الجهد الاستخباري وإعادة النظر في الرتب العسكرية التي جرى منحها تبعا للانتماء الحزبي.

فندق الجنوب في الناصرية بعد التفجير

وانتقد المواطن أحمد جاسم، في حديثه لوكالة "المدى برس"، الخطة الأمنية التي ركزت على البوابات الحديدية في محاصرة مركز مدينة الناصرية وأغفلت الدور الاستخباري في الكشف المسبق عن المخططات الإرهابية.

وأضاف "التقصير واضح وقد تأكد في الخرق الأمني الفاضح الذي استهدف مناطق حيوية في مركز المحافظة والتي يفترض أنها الأكثر أولوية في تأمين الحماية الأمنية"، في إشارة منه إلى مبنى القنصلية الفرنسية وفندق الجنوب المحاذي لمبنى محافظة ذي قار وسط مدينة الناصرية.

وأشار جاسم إلى أن "الدور الاستخباري يكاد يكون معدوما في الكشف عن المخططات الإرهابية التي أدت إلى سقوط عدد من الضحايا الأبرياء في مدينة تعد واحدة من أكثر المدن استقرارا في البلاد"، منتقدا اعتماد القوات الأمنية على البوابات الحديدية في غلق المنافذ المؤدية إلى المركز التجاري في مدينة الناصرية.

وكانت مدينة الناصرية قد شهدت في التاسعة من صباح يوم الأحد الماضي، تفجيرين متزامنين، أحدهما نجم عن سيارة مفخخة نوع نيسان ركنت أمام فندق الجنوب المحاذي لمبنى المحافظة، والآخر عن سيارة نوع هيونداي ركنت أمام مبنى القنصلية الفرنسية، وقد أسفر التفجيران عن استشهاد شخصين وإصابة أربعة أشخاص بجروح متباينة، فيما الحقا أضرارا مادية في كل من الفندق والقنصلية والأبنية والدور القريبة منهما.

عضو اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ذي قار جميل يوسف شبيب، حمل في تصريح لوكالة "المدى برس" القوات الأمنية مسؤولية الخرق الامني، مشيرا إلى "وجود خلل في المراقبة والمتابعة التي من شأنها أن تحول دون الخرق الأمني"، لافتا إلى أن مجلس المحافظة عقد جلسة طارئة أمس الاثنين لبحث أسباب الخرق ومحاسبة المقصرين".

من جانبه، طالب المواطن خلف نايف، بتفعيل الدور الاستخباري وإعادة النظر في تقيم كفاءة القيادات المنية وإبعاد العناصر غير المهنية التي سعت الأحزاب والكيانات السياسية إلى فرضها وزجها في المؤسسة العسكرية، وبالتالي منحها رتب عسكرية لا تستحقها. وأشار إلى أن منح الرتب العسكرية لغير مستحقيها "أضعف أداء القوات الأمنية وسهل عملية اختراقها نتيجة تعدد الولاءات"، مشددا على أهمية اعتماد المهنية والقدرة وكفاءة الأداء في اختيار عناصر القوات الأمنية لاسيما الضباط منهم.